

### نقاط رئيسية

- ارتفاع مستوى التحاق الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس بنسبة 100 في المئة خلال السنتين الأخيرتين حيث تم تسجيل 158,000 طفل في العام الدراسي الجديد.
- تم إخلاء 31,000 لاجئ حتى الآن خلال عام 2016.
- تقرير جديد يظهر انتهاكات واسعة النطاق ضد 250,000 عامل أجنبي مهاجر في لبنان.
- تفاقم فقر اللاجئين السوريين؛ أكثر من 70 في المئة منهم تحت خط الفقر.

### • أرقام (منذ 31 آب)

1.500.000	العدد المُقدر للاجئين
1.033.513	عدد اللاجئين المسجلين
35.000	عدد العائدين
40.807	عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا
227.985	عدد اللاجئين الفلسطينيين من لبنان
1.500.000	عدد اللبنانيين من الفئات الأكثر ضعفاً
4.400.000	إجمالي سكان لبنان

### تابعونا عبر تويتر:

@OCHALebanon

@UNLazzarini

يمكنكم مسح الرمز أدناه للإتساب إلى التوزيع البريدي



الأطفال اللاجئين السوريون في الصفوف. المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

في هذا العدد

صفحة 1 الأطفال اللاجئين يبدؤون عامهم الدراسي

صفحة 4 تواصل الإخلاء في عام 2016

صفحة 5 العمال المنزليون الأجانب يواجهون تحديات التهميش

صفحة 7 فقر اللاجئين يتفاقم

صفحة 8 مستجدات التمويل

صفحة 9 قصة أحمد

## الأطفال اللاجئين يبدؤون عامهم الدراسي في لبنان

ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس على الرغم من بقاء الكثير من الأطفال السوريين خارج المدرسة

مع انطلاق العام الدراسي الجديد في لبنان، وصل عدد الأطفال السوريين الذين تسجلوا في المدارس الرسمية اللبنانية إلى 158,000 طفل، ما يعني أكثر من أي عام دراسي سابق منذ بداية الأزمة. وفي وقت يُعتبر هذا الرقم أقل من الهدف الذي تصبو



المدير العام لوزارة التربية والتعليم العالي والوزير إلى جانب ممثلي اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال حملة "العودة إلى المدرسة". المصدر: اليونيسف.

وزارة التربية والتعليم العالي إلى تحقيقه وهو 200,000 طفل سوري مسجل في المدارس، إلا أنه يمثل تحسناً مقارنةً مع العام الدراسي 2015-2016 حيث تسجل فقط 150,000 لاجئ سوري، ومقارنةً مع العام الدراسي 2013-2014 حيث تسجل أقل من نصف هذا العدد.

كما تظهر هذه الأرقام تحسناً مشجعاً في عدد الأطفال اللبنانيين المحتاجين المسجلين في المدارس حيث تسجل نحو 200,000 طفل هذا العام، وهو أقلّ بقليل من الهدف الذي تسعى وزارة التربية والتعليم العالي إلى تحقيقه وهو 269,000 طفل لبناني.

## حملة العودة إلى المدرسة

"أنا حاضر" هو الشعار الذي جدّدت من خلاله وزارة التربية والتعليم العالي وشركاؤها التأكيد على التزامهم بتأمين التعليم المجاني لجميع الأطفال في لبنان، اللبنانيين وغير اللبنانيين. وتم إطلاق حملة "العودة إلى المدرسة 2016" كجزء من استراتيجية الوصول إلى جميع الأطفال بالتعليم (RACE) التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم العالي في عام 2014 بدعم من المانحين ووكالات الأمم المتحدة، إضافةً إلى أكثر من 60 منظمة غير حكومية محلية ودولية. وهذا العام، سوف تغطّي حملة "العودة إلى المدرسة" تكاليف التسجيل في المدرسة، ورسوم صناديق الأهل وتكاليف الكتب والقرطاسية المدرسية لجميع الأطفال، اللبنانيين واللّاجئين، للمرة الأولى في تاريخ المدارس الرسمية. ويجري حالياً تسجيل جميع الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين في المدارس الرسمية في أنحاء لبنان حيث تقدم 300 مدرسة دواماً دراسياً ثانياً أي بزيادة 100 مدرسة هذا العام حرصاً على تأمين أماكن كافية للطلاب غير اللبنانيين.

على الرغم من الأرقام الإيجابية، ما زال نحو نصف الأطفال السوريين في سن الالتحاق بالمدرسة خارج الصفوف في لبنان.

## عوائق تعترض التعليم

على الرغم من الارتفاع المشجّع في نسبة الالتحاق، ما زال الكثير من الأطفال خارج منظومة التعليم حيث تشير إحصائيات شركاء التعليم إلى أن نحو نصف الأطفال السوريين في سن الالتحاق بالمدرسة، أي نحو 233,000 طفل، غير ملتحقين بالمدرسة حالياً في لبنان. وتتضمن التحديات التي تعترض التحاق أطفال اللّاجئين السوريين بالمدرسة: عائق اللغة، التراجع الحاد في المسار التعليمي بالنسبة للأطفال الذين تركوا مقاعد الدراسة لسنوات، إضافةً إلى التكاليف الإضافية مثل كلفة الزي المدرسي والنقل والمتطلبات الأخرى مثل بطاقات الهوية أو دفاتر التلقيح.

## التعليم: حق لكل فتاة وصبي

سعيًا منها إلى مواجهة هذه التحديات، أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي وشركاؤها برنامج التعليم المكثف "ALP" الرائد لمساعدة الأطفال الذين بقوا لمدة سنتين خارج مقاعد الدراسة على التعويض عما فاتهم من خلال برنامج مكثف لأربعة أشهر طال 30,000 طفل في العام 2016. وتتضمن المبادرات الأخرى التي أطلقتها الوزارة مجموعات دعم الفروض المدرسية لمساعدة الأطفال على البقاء في المدرسة والتغلب على تحديات المنهاج واللغة التي تعترضهم. بالإضافة إلى ذلك، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللّاجئين على إيجاد حلول للمشاكل التي تشكو منها المجتمعات المحلية ومنها العقبات التي تعترض التحاق أولادهم بالمدارس. كما تعمل مع المكاتب الإقليمية لوزارة التعليم العالي بغية إطلاع مدراء المدارس على قواعد التسجيل.



أطفال سوريون على مقاعد المدرسة. المصدر: اليونيسف

"التعليم ليس امتيازاً أو هدية، إنه حق لكل فتاة وصبي"، وفقاً للسيدة تانيا شابويسات، ممثلة اليونيسف في لبنان. وفي إطار دعم هذا المبدأ الأساسي، تزداد مطالبة الرأي العام للمجتمع الدولي بتقديم مزيد من الدعم للبنان والمجتمعات المضيفة في الاستجابة لأثر الأزمة السورية. وفي هذا السياق، وقّع ملايين الأشخاص عريضة WithRefugees# التي تم تسليمها

إلى المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك في 19 أيلول/سبتمبر، خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان من أبرز مطالب العريضة، الطلب من الحكومات تأمين حصول كل طفل لاجئ على التعليم.

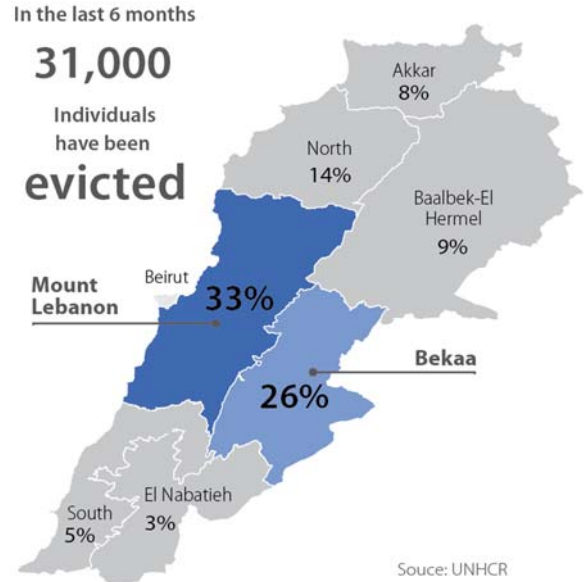
## إخلاء اللاجئين يتواصل في عام 2016

إخلاء نحو 31,000 لاجئ في النصف الأول من العام

تمّ إخلاء نحو 31,000 شخص (6,200 أسرة) في أنحاء لبنان خلال الأشهر الستة الأخيرة بحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ظلّ ازدياد معاناتهم للعثور على سكن ملائم وميسور التكلفة مع إيجار مؤمن.

يرتبط العديد من عمليات الإخلاء هذه بالسياسات الحكومية التي تفرض ضرورة انتقال اللاجئين حين يكون الأمن أو إنفاذ القانون أو النظام أو الصحة العامة على المحكّ. ونجم عن هذا الأمر إخلاء

مخيمات غير رسمية بالقرب من المنشآت العسكرية أو الطرق الرئيسية كما حدث مؤخراً في البقاع وفي محيط طرابلس. تجدر الإشارة إلى أن محافظة جبل لبنان شهدت أعلى نسبة إخلاء (33 في المئة) حتى الآن تلتها محافظة البقاع (26 في المئة).



على الرغم من أنّ المفوضية أجرت تعداداً لإخلاء اللاجئين في العام 2015، إلا أنه لا يمكن مقارنة أرقام العاملين 2015 و2016 لأنّ البيانات الذي جُمعت لعام 2015 شملت الإخلاء من المخيمات غير الرسمية فقط، في حين أنّ بيانات العام 2016 شملت كلّ أنواع الإخلاء من ضمنها الإخلاء بسبب عدم دفع الإيجار.

### الشركاء يتحرّكون لمساعدة الأسر التي تعرّضت للإخلاء

بغضّ النظر عن أسبابه، يؤثّر الإخلاء بشكلٍ خطير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعنية إذ تصبح هذه الأخيرة بلا مسكن، ما يزيد من ضعفها إلى حدّ كبير بما أنها تضطر إلى البحث عن مسكن جديد مع موارد محدودة للغاية والعثور على موقع جديد يمكنها الحصول منه على الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها. ويُعتبر الإخلاء القسري للاجئين ظاهرة شائعة في حالات النزوح المطوّل كما حصل في ظروف مماثلة ومن ضمنها هايتي في عام 2014 والصومال في عام 2015.

شهدت محافظتا جبل لبنان والبقاع النسبة الأعلى من عمليات إخلاء اللاجئين التي حصلت حتى الآن هذا العام.

وفي لبنان، تسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها إلى ضمان حصول الأسر التي يتم إخلاؤها إلى مواقع أخرى على دعم ملائم وسريع لتمكينها من الاستقرار والعيش بشكلٍ لائق في منطقة جديدة. ويجري تقييم مشترك لاحتياجات الأسر التي تعرّضت للإخلاء، كما يتمّ تنسيق الاستجابة من خلال لجان الإخلاء التابعة لفريق التنسيق بين الوكالات عبر المكاتب الميدانية لكلّ منها.

وتنتقل الغالبية العظمى من هذه الأسر إلى السكن لدى أصدقاء أو أفراد من العائلة وذلك من خلال وسائلها الخاصة وشبكات معارفها. وبالتالي، يركّز شركاء المعونة على توفير الدعم الماديّ مثل أدوات السكن الطارئ ومرافق المياه والصرف الصحيّ والنظافة الصحيّة، إضافةً إلى تقييم ما إذا كان الإخلاء أدى إلى معاناة الأسر من مشاكل اجتماعيّة واقتصاديّة إضافية ينبغي معالجتها من خلال المساعدات النقدية وأشكال أخرى من الدعم.

كما يتم تقديم المشورة إلى الأسر حول سبل الوصول إلى مرافق الرعاية الصحيّة والتعليم في أماكن سكنهم الجديدة. ونظراً إلى طبيعة عقود الإيجار التي من النادر أن تكون خطيّة أو رسميّة، يعاني اللاجئون غالباً من مصاعب في استعادة الدفعات المسبقة التي دفعوها من إيجارهم. وفي هذا السياق، يحاول شركاء الحماية مساعدتهم على استعادة هذه المبالغ من المؤجرين السابقين وتأمين عقود إيجار بظروف أفضل في موقع سكنهم الجديد.

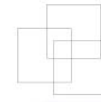
## الإخلاء في القانون الدولي

تتضمن صحيفة حقائق صدرت في عام 2014 عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تعريفاً للإخلاء القسري وحظره بموجب القانون الدولي وواجبات الدول والهيئات الأخرى. الإخلاء القسري هو نقل الأفراد والأسر و/أو المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت وضد مشيئتهم، من البيوت و/أو الأراضي التي يشغلونها، من دون إتاحة سبل مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية أو إتاحة إمكانية الحصول عليها. وتظهر صحيفة الحقائق أن الإخلاء القسري يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان كما هو وارد في الصكوك الدولية ومن ضمنها الحق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والحق في الأمن الفردي، والواردة جميعها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتشير صحيفة الحقائق إلى أنه وبموجب القانون الدولي، ينبغي أن تتخذ الدول جميع التدابير لمنع حصول الإخلاء.

## العمال المنزليون الأجانب يواجهون تحديات التهميش

دراسة جديدة تُظهر انتهاكات واسعة النطاق لحقوق 250 ألف عامل

أطلقت منظمة العمل الدولية والجامعة الأميركية في بيروت دراسةً هذا الشهر تبحث على القلق حول الظروف المعيشية وظروف عمل العاملات المنزليات الأجنبيات في لبنان. وتبين الدراسة ظروف العمل الصعبة لنحو 250,000 عامل منزلي يعملون حالياً في لبنان وفقاً لاستطلاع أجري لـ 1,200 عامل. وتلقي الدراسة الضوء على الممارسات المخالفة لحقوق الإنسان ولقوانين العمل المحلية والدولية. كما تظهر الوضع المقلق للقاعدة الواسعة من العمال المنزليين الأجانب الذين يعيشون في لبنان.



A study of  
Working and Living Conditions of  
Migrant Domestic Workers in Lebanon  
"Intertwined: the workers' side"

Regional Office for Arab States

## العمال الأجانب في ظروف صعبة

غلاف تقرير منظمة العمل الدولية والجامعة الأميركية

تسلط دراسة منظمة العمل الدولية والجامعة الأميركية الضوء على العمال المنزليين الأجانب الذين يناهز عددهم في لبنان 250,000 عامل، أي واحد على 16 من سكان لبنان، تشكل النساء 85 في المئة منهم. وتعتبر إثيوبيا وبنغلادش والفلبين الدول الثلاث الأولى التي ينحدر منها هؤلاء العمال. وتشير الدراسة إلى ظروف عمالة صعبة جداً على الموظفين، حيث أن 40 في المئة منهم



لا يحصلون على راتب شهري وفقاً لقوانين العمل الوطنية؛ وأشار 25 في المئة من أرباب العمل إلى أن العامل الأجنبي المنزلي الذي يعمل لديهم، يعمل لأكثر من 10 ساعات يومياً وأن 57 في المئة من الموظّفين لا يحصلون على يوم إجازة أسبوعي. وقد كان مفاجئاً ارتفاع عدد أرباب العمل (22 في المئة) الذين أفروا باحتجاز العامل المنزلي داخل المنزل. ووصف التقرير احتفاظ أرباب العمل بجوازات سفر العمال المنزليين بـ"الممارسة التعسّفية السائدة وغير القانونية" حيث لجأ 94 في المئة من أرباب العمل الذين شملتهم الدراسة إلى هذه الممارسة. تجدر الإشارة إلى أن أكثر من 60 في المئة من العمال المنزليين الأجانب يغادرون منزل ربّ عملهم في غضون سنتين. والملفت أن حجم الراتب وانتظام دفعه، إضافةً إلى وقت الراحة الذي يحصل عليه الموظف، جميعها عوامل مرتبطة بجنسية العامل الأجنبي، إذ يحظى العمال المنزليون الأجانب من الجنسية الفلبينية بمعاملة أفضل فيما تُعتبر معاملة العمال المنزليين من التابعة البنغلاديشية الأسوأ.

### تحديات تعترض العمال المنزليين الأجانب في أنحاء المنطقة

نتائج هذه الدراسة دعمتها دراسة أخرى مستقلة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في عام 2015 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك لبنان). وقامت **دراسة** المنظمة الدولية للهجرة بتقييم الظروف المعيشية وظروف العمل استناداً إلى استطلاع شمل 162 عامل منزلي أجنبي. وتوصّلت دراسة المنظمة الدولية للهجرة إلى ما يلي: احتجز رب العمل راتب العامل في 3 من كل 4 حالات؛ كانت ساعات العمل مُبالغ فيها لحوالي نصف المجيبين على الاستطلاع؛ تعرّض 87 في المئة من المجيبين للاحتجاز في مكان العمل؛ عانى 61 في المئة من المجيبين من اعتداء واستغلال جسديّ و73 في المئة من اعتداء نفسي اجتماعي، كما ذكر نصف المجيبين أنهم خُرموا من الطعام و/أو الشراب خلال عملهم.

### تحديد الحلول

أدت التحديات التي يتعرض لها العاملون المنزليون الأجانب إلى بدء **حراك للأجانب** هو "حركة مناهضة العنصرية" في صيف 2016 على إثر تقارير عديدة عن انتهاكات صارخة ضد العمال الأجانب على وسائل الإعلام الاجتماعي. وتُعتبر دراسة منظمة العمل الدولية والجامعة الأميركية في بيروت وتقرير المنظمة الدولية من ضمن الخطوات الحيوية الأولى في الإقرار والاعتراف بالمشكلة وتوثيق نطاقها. ويتطلب تحديد الحلول مزيداً من الدراسة لمصدر التحديات التي تواجه العمال المنزليين الأجانب والحرص على إنفاذ القوانين الوطنية والدولية التي تحكم علاقة الموظف وربّ العمل.

40 في المئة من  
الموظّفين لا يحصلون  
على أجر شهريّ  
و57 في المئة لا  
يحصلون على أي يوم  
عطلة أسبوعية.

## فقر اللاجئين يتفاقم

تقييم جديد لجوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين يظهر تزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي

أظهرت النتائج الأولية لـ "تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين" ارتفاع مستوى الفقر في صفوف اللاجئين السوريين في لبنان. وبيّن التقييم الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي واليونسف أن "الضعف الاقتصادي الإجمالي للاجئين ارتفع



طفلة في مخيم غير رسمي في البقاع. المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

بنسبة 1.4 في المئة منذ عام 2015 حيث يعاني 52 في المئة منهم من فقر مدقع، فيما يعيش نحو 70.5 في المئة من اللاجئين تحت خط الفقر الذي يقدر بـ 3.80 دولار أميركي في اليوم.

كما تشير النتائج الأولية إلى ارتفاع مقلق في انعدام الأمن الغذائي لدى أسر اللاجئين وخاصة في الشمال. ووصلت نسبة أسر اللاجئين التي تعاني من انعدام معتدل في الأمن الغذائي إلى 34 في المئة في عام 2016 مقارنةً مع 23 في المئة في عام 2015.

### الأسر تعصر نفقاتها

نتيجةً لهذا التدهور في الأمن الغذائي، تعتمد أسر اللاجئين إلى تخفيض إنفاقها حيث قامت 90 في المئة من الأسر بخفض إنفاقها على الغذاء (ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 12 في المئة مقارنةً مع عام 2015). واشترت 82 في المئة من الأسر الغذاء بالدين (بارتفاع نسبته 9 في المئة)، فيما قامت 72 بالمئة من الأسر بخفض نفقاتها الأساسية غير الغذائية (بارتفاع نسبته 31 في المئة). وتقوم 17 في المئة من الأسر ببيع أصول منتجة ما يمثل ارتفاعاً نسبته 113 في المئة مقارنةً مع 2015.

### ترجع القدرة على الصمود

استناداً إلى هذه النتائج، يبدو أنه وعلى الرغم من أنّ ضحّ 979 مليون دولار أميركي في خطة لبنان للاستجابة للأزمة قد ساعد العديد من الأسر على تفادي الوقوع تحت خط الفقر، إلا أن

يعيش أكثر من 70 في المئة من اللاجئين تحت خط الفقر الذي يقدر بـ 3.80 دولار أميركي في اليوم، ويعاني 52 في المئة منهم من فقر مدقع.

مستويات الفقر ما زالت مرتفعة كما أن الوضع الإنساني يعتبر حرجاً بالنسبة لعدد كبير من الأسر. وقد تدهورت مستويات انعدام الأمن الغذائي وتراجعت قدرة الأسر على الصمود على الأمد الطويل، وقد تزداد معاناتها في حال تعرضها لصدمة أخرى في الأشهر المقبلة لا سيما في ظل السياسات المشددة حول التوظيف والإقامة التي تجعل حصول اللاجئين على سبل عيش مستدامة أمراً بالغ الصعوبة. على سبيل المثال، تراجعت النسبة المئوية لأسر اللاجئين الحائزة على إقامة شرعية في لبنان بنسبة 66 في المئة منذ عام 2014، أي بتراجع 30 في المئة منذ العام الماضي فقط.

وفي معرض تعليقها على هذا الأمر، قالت ممثلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ميراي جيرار: "لم نتفاجم المحنة الاقتصادية للاجئين السوريين بنفس المستوى الحاد الذي سُجل في العام الماضي، ولكننا نعلم أن هذا الأمر يعود إلى الدعم الذي توفّره المساعدات الخارجية". وأضافت: "إن اللاجئين السوريين ما زالوا عالقين في مصيدة الاستدانة في وقتٍ ظلّ اعتمادهم مرتفعاً على المعونة الإنسانية".

تجدر الإشارة إلى أن تقريراً تحليلياً معمقاً حول نتائج تقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين (VASyR) سيصدر في تشرين الأول/أكتوبر.

## مستجدات التمويل

صرف 1.22 مليار دولار أميركي من أجل لبنان حتى الآن في عام 2016

بلغت الموارد المتاحة للبنان في نهاية شهر آب/أغسطس 2016 نحو 1.57 مليار دولار أميركي حيث تم صرف نحو 1.22 مليار أو تمّ التعهّد بصرفها هذا العام، فيما تم نقل 344 مليون دولار من عام 2015 من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات غير حكومية. تشمل هذه الأرقام الإجمالية 979 مليون دولار أميركي قدّمتها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لدعم أنشطة تدرج في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة التي وصلت نسبة تمويلها حتى الآن إلى 47 في المئة.

تظهر هذه الأرقام الخاصة بالتمويل ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 48 في المئة في نسبة التمويل مقارنة مع آخر تحديث صدر في نهاية حزيران/يونيو 2016. ويعود ذلك إلى صرف المانحين مبالغ إضافية لصالح شركاء التنفيذ خلال الفصل الثالث من العام، إضافة إلى توفير المانحين معلومات إضافية لا سيما بخصوص الدعم المقدم خارج إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة.

تظهر أحدث الإحصائيات ارتفاعاً إجمالياً بنسبة 48 في المئة في نسبة التمويل مقارنة مع آخر تحديث صدر في نهاية حزيران/يونيو 2016.



وتبيّن البيانات الموحّدة استمرار الدعم المرتفع الذي يقدّمه المانحون للبنان. كما تُظهر المعلومات التي تمّ الحصول عليها من المانحين أنّه سيتمّ صرف مبالغ إضافية تفوق قيمتها 500 مليون دولار للبنان في عام 2017 وما بعده. وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان فيليب لازاريني: "لقد أنجزنا كمّاً هائلاً من المساعدة بفضل الدعم الكريم المقدّم للبنان من الدول المتبرّعة حتى الآن، ولكن يجب القيام بالمزيد"، شارحاً أنّ "المجتمعات المضيفة قدّمت المساعدة للاجئين بشكلٍ ملحوظ، إنما تبقى مسؤولية مواجهة هذه الأزمة مشتركة". ففي الوقت الذي يجتمع فيه قادة العالم في الجمعية العمومية للأمم المتحدة لمناقشة قضية اللاجئين والمهاجرين الملحة، دعا لازاريني كل الدول "لإعادة تمثين الوحدة الدولية واستكمال مساعدة لبنان في التعامل مع الأثر الذي تركته الأزمة السورية على مختلف الأصعدة". وأضاف: "لبنان هو اليوم على الجبهة الأمامية لنزاعٍ جعل أكثر من مليون شخص بحاجةٍ ماسةٍ للمساعدة، مخلفاً أثراً بالغاً على الاقتصاد والبنى التحتية والديموغرافيا اللبنانية".

## قصة أحمد

### الدراسة من أجل الحرية

"أريد أن أصبح محامياً يدافع عن السجناء الأبرياء في سوريا ويساعد على إخلاء سبيلهم"... بهذه الكلمات يشرح أحمد ذي الأعوام التسعة سبب رغبته في متابعة تعليمه في لبنان.



أحمد يتحضّر للمدرسة. المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

أحمد هو طفل سوري هرب من بلده مع أهله وشقيقه وشقيقاته الثلاث في عام 2011 بعد تعرّض منزلهم في حماه للقصف والتدمير.

يعيش أحمد حالياً مع أسرته في بلدة كفرسالة بالقرب من جبيل التي يستضيف قضاؤها نحو 15,000 أسرة سورية. لم يرتد المدرسة في سوريا لأنه كان صغيراً جداً لدخول المدرسة الابتدائية عندما هربت أسرته. ولكنه منذ سنتين، وبمساعدة من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**

وشركائها "منظمة أرض الإنسان"، يتلقى أحمد تعليمه الأساسي في مدرسة اسطفان جوان عاصي الرسمية في حصارات.

كذلك، يحضر أحمد دورات في إطار برنامج التعليم المكثف التي تنظمها منظمة أرض الإنسان بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتساعد هذه الدورات على التغلب على مصاعب التعليم التي تعترضه مثل الكثير من أقرانه. تجدر الإشارة إلى أن والدته أحمد تدير أحد مراكز برنامج التعليم المكثف حيث تقوم بمواكبة أكثر من عشرة أطفال بدعم من منظمة أرض الإنسان.

“عليكم متابعة دراستكم،  
ينبغي أن تتعلموا القراءة  
والكتابة. يجب أن تتمكنوا  
من القيام بكل ما ترغبون  
به في المستقبل، هذا الأمر  
يعتمد عليكم”، أحمد 9  
أعوام.

الدراسة مقدسة بالنسبة لأحمد ولأسرته. وفي هذا السياق، قالت والدته أحمد: "نحن السوريون ضعنا مسبقاً ولا نريد أن يضيع أطفالنا أكثر". وأضافت أن ابنها البكر عبد الله، 15 عاماً، اضطر إلى ترك المدرسة ومساعدة والده في العمل بسبب وضع الأسرة المالي.

وأردف أحمد مع ابتسامة خجولة على وجهه: "أحب ارتياد المدرسة، أحب أساتذتي ولدي الكثير من الأصدقاء، لا سيّما الفتيات". ولدى سؤاله حول العودة إلى سوريا، أجاب أحمد: "سأعود إلى سوريا بعد حيازتي على شهادة الحقوق". وختم أحمد برسالة موجهة إلى جميع الأطفال خارج المدرسة: "عليكم متابعة دراستكم، ينبغي أن تتعلموا القراءة والكتابة. يجب أن تتمكنوا من القيام بكل ما ترغبون به في المستقبل، هذا الأمر يعتمد عليكم".

لمعرفة المزيد حول سبل تقديم المساعدة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة أرض الإنسان.

للحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

آن فرانس وايت: [white5@un.org](mailto:white5@un.org) أو جيسيك بو طانيوس: [boutanios@un.org](mailto:boutanios@un.org) أو عنوان البريد الإلكتروني التالي: [ochalebanon@un.org](mailto:ochalebanon@un.org)

يمكنكم الاطلاع على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على الروابط التالية: [www.unocha.org](http://www.unocha.org) | [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int) |

Twitter: @OCHALebanon